من يتحكم في الإنترنت؟

بقلم

إسماعيل سراج الدين[1]

"الديمقراطية هي أسوأ أنواع الحكم، فيما عدا تلك الأنواع الأخرى التي تمت تجربتها من وقت لآخر." ونستن تشيرشل، خطاب مجلس العموم، 11 نوفمبر 1947[2].

"قد يكون نظام الحوكمة الحالي بالإنترنت فوضويًّا، إلا إنه أفضل من أي بديل آخر نستطيع التوصل إليه في الوقت الحالي." إسماعيل سراج الدين، اللجنة الاستراتيجية للإنترنت التابعة للهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN، 30 يناير 2014.

مقدمة

شجع النجاح الهائل للإنترنت عددًا من الأصوات على التساؤل عن حوكمة الإنترنت، ومن هو متخذ القرار، ومن المستفيد. يرى البعض أن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم من وراء الستار في نظام تسوده في الغالب الشركات الأمريكية، ويظل الجزء الأعظم من منشآته على الأراضي الأمريكية.

وقد دخلت السياسة في النقاش؛ حيث يقول الكثيرون إنه في هذا اليوم وفي عصر العولمة والتعددية، والتأثير الاقتصادي المنخفض نسبيًّا للولايات المتحدة الأمريكية في الاقتصاد العالمي، يجب أن يكون للآخرين رأي متساوٍ في كيفية إدارة الإنترنت. ومن ثَم انطلقت مناظرة الحوكمة، وأصبحت جزءًا من المناظرات المركزية التي انطلقت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (WSIS)، والذي انعقد في 2003 في جنيف وفي 2005 في تونس، وتبعه المنتدى السنوي لحوكمة الإنترنت (IGF)، والذي ينعقد سنويًّا في أماكن مختلفة من العالم.

---

(1) أحد أعضاء اللجنة الاستراتيجية للإنترنت التابعة للهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN فيما يخص دورها في النظام البيئي لحوكمة الإنترنت. السيرة الذاتية للكاتب متاحة من خلال الرابط: http://www.serageldin.com/ShortBio.htm، والتقرير الكامل متاح من خلال موقع الهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN: https://www.icann.org/en/about/planning/strategic-engagement/governance-ecosystem. يعبر هذا المستند عن رأي مستقل ولا يعكس الرأي الرسمي للهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN.

(2) المصدر: http://wais.stanford.edu/Democracy/democracy_DemocracyAndChurchill(090503).html. (تاريخ التعامل مع الموقع: 30 يناير 2014).

وقد زادت الأصوات المرتفعة المطالِبة بالتخلص من "الاحتكار الأمريكي" لإدارة الإنترنت، خاصة مع وجود موضوعات سياسية مثيرة للجدل حول وكالة الأمن القومي وتجسس الحكومة الأمريكية، والغزو المتزايد للخصوصية وهو جزء من السياقات سريعة التغيّر والتي خلقتها وسائل الإعلام الاجتماعية، وكذلك الخدمات التجارية التي يتم توفيرها من خلال الإنترنت. ومع اقترابنا من منتدى حوكمة الإنترنت (IGF) لعام 2015، اجتمع عدد من اللجان للتفكير في ماهية الموضوعات وتحديد التوصيات فيما يخص كيفية حوكمة الإنترنت. هذا المستند المتواضع عبارة عن مساهمة مقدمة لأحد هذه اللجان المتميزة والمكرسة للدور المستقبلي للهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة (ICANN).

النجاح الهائل للإنترنت

الإنترنت هو أحد الاختراعات التحوّلية الأهم في تاريخ البشرية؛ فليس هناك جانب من جوانب الحياة لم يمسسه الإنترنت ويقوم بتحويله؛ من الاتصالات إلى التجارة والعلوم والتواصل الاجتماعي وإتاحة كل معلومات العالم للجميع. ومع تحّول التفاعل مع الإنترنت من أجهزة الحاسب الآلي الشخصية إلى الأجهزة الشخصية المحمولة، أصبح سحر الخدمة المتاحة دائمًا والتي تعمل على تحقيق ذلك بالنسبة لمليارات البشر أمرًا مفروغًا منه.

إلا أنها تعد إنجازًا فريدًا من نوعه من حيث الهندسة والإدارة. فمن حيث الهندسة، مع الاستثناء الممكن للهواتف المحولة، لا يوجد تصميم هندسي آخر قوي ومرن بدرجة كافية للتعامل مع التوسع في العمليات مليون مرة أكثر. وقد أثبت تصميم الإنترنت حزمة بروتوكولات الإنترنت TCP/IP قدرته على التعامل مع عدد أجهزة مليون مرة أكثر مقارنةً بالتصميم الأصلي، ونقل معلومات ذات حجم أكبر بمليون مرة مقارنةً بالتصميم الأصلي، وبسرعات أسرع من التصميم الأصلي. المليارات من الأجهزة والمعدات التي تمكننا من ذلك لديها عناوين فريدة بنقاط اتصالها بالإنترنت، ويسمح النظام لأي شخص في أي مكان بالاتصال واستقبال المعلومات المسموعة والمرئية بسرعة الضوء!

قد يكون من الصعب تصديق أن مجموعة من الأشخاص الذين قاموا في الأغلب بتعيين أنفسهم قد استطاعوا تطوير وإطلاق هذا النظام الفريد والعبور به خلال فترة نموه الهائل. ولكن هذا قد حدث بالفعل، وقد بدأت الإنترنت العمل ومازالت تعمل، وهي اليوم واحدة من أكثر وسائل الاتصال التي يمكن الاعتماد عليها.

ولذا حري بنا أن نتساءل عن (1) ماهية الملامح الرئيسية للإنترنت التي نريد الحفاظ عليها؛ تلك الملامح التي تخدم البشرية والتي لا يريد معظمنا أن يراها تذهب سدى، و(2) كيف استطاع النظام الحالي ضمان هذه الملامح، وأيضًا (3) قياس مدى الرغبة في أو ملاءمة أي تغيير مقترح في نظام الحوكمة مقابل مدى حماية الإنجازات الحالية أو تحسين كفاءة التشغيل دون تعريض أيٍّ من الملامح التي نقدرها للخطر.

الملامح المرغوب فيها في نظام الإنترنت

يرجع الأداء الرائع للإنترنت إلى عدد من الملامح الرئيسية، إلا أن أهمها هو الهيكل الوحدوي للإنترنت وحيادية الشبكة المصممة، بمعنى أنها متاحة للكل من أي مكان وإلى أي مكان، وتسمح بنقل كل أنواع المعلومات والمحتوى وإتاحتها وإرسالها إلى أجهزة التخزين أو استرجاعها منها.

وكون هذا قد تم بشكل كبير من قاعدة موجودة فعليًّا في الولايات المتحدة الأمريكية ما هو إلا مصادفة لم تعُق تطوير الإنترنت من خلال كثير من الشركاء الدوليين أو تقديم الخدمات للكل. ولذلك، في حين أن المشروع المبدئي قد بدأ من خلال شبكة وكالة مشروعات البحوث المتقدمة (ARPANET) في 1968، فسرعان ما تضمن مشروع الإنترنت شركاء غير أمريكيين منذ 1972، عند تأسيس المجموعة العاملة للشبكات الدولية (INWG)، وعندما تعاون عدد من الفرق البحثية غير الأمريكية في تطبيق حزمة بروتوكولات الإنترنت (TCP/IP) التجريبية.

وقد كان هناك مشاركون من اليابان والنرويج والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وألمانيا وقد كانوا من قبل جزءًا من البرنامج، في حين قام آخرون بالمشاركة في أبحاث الإنترنت بالتوازي أو من خلال المجموعة العاملة للشبكات الدولية (INWG). وقد تم تطوير الشبكة العنكبوتية العالمية (الويب) في المنظمة الأوروبية للأبحاث النووية (CERN) بسويسرا، وأصبحت سريعًا مكوّنًا أساسيًّا من مكونات الإنترنت، وتديرها رابطة الشبكة العالمية (W3C)، والتي تعمل مع أجزاء أخرى من حوكمة نظام الإنترنت من خلال طبقاتها المتعددة لحفظ وحماية الملامح المطلوبة في نظام الإنترنت كما يعرفه المليارات من الأشخاص ويعتمدون عليه. قد يكون النظام منقوصًا، ولكنه يعمل بشكل جيد.

وقد صعد الإنترنت على الرغم من تواجده منذ فترة وجيزة، وهذا يعني بدون شك أن النظام قد واجه الاحتكاكات والتوترات التي تأتي مع التعقيد. واليوم، تشترك كثير من الجهات الفاعلة من جميع أنحاء العالم في تشغيل الإنترنت، ومن ثم كان استيعابها كلها، وفي نفس الوقت التأكيد على استمرار الإدارة الفعالة للخدمة تحديًا كبيرًا. وقد تمت مواجهة هذا التحدي بتوسيع عالم الإنترنت (على سبيل المثال؛ الانتقال إلى توسع IPv6 لمساحة نطاق المستوى الأعلى)، ومن خلال ضمان المشاركة المنهجية لأكبر عدد ممكن من أصحاب المصلحة المعنيين بأكبر شفافية ممكنة في عملية اتخاذ القرارات التي تصحب التوسع الهائل في الإنترنت.

مشكلات الإنترنت

إن استخدام الحكومة الأمريكية قدرتها على الوصول لغزو خصوصية مستخدمي الإنترنت لا يرجع إلى المكانة الخاصة للحكومة الأمريكية بالنسبة للإنترنت، وإنما إلى عدم كفاية القيود المفروضة على سلوك الحكومة الأمريكية وعملائها. عملية التسجيل الهائلة لاتصالات الأمريكيين وغير الأمريكيين بالقطع مشكوك بها أخلاقيًّا، حتى وإن ثبت أنها قانونية من الناحية الفنية. إلا أن تقسيم الإنترنت إلى عدة شبكات قومية أو إقليمية (على سبيل المثال؛ أمريكا الشمالية وأوروبا والصين وأمريكا اللاتينية وإفريقيا وآسيا) لن يمنع الحكومة الصينية من التجسس على الشعب الصيني، ولن يمنع الحكومة من مراقبة الشعب الفرنسي.

إلا أن الانتقال إلى مثل هذه الشبكات المنفصلة سوف يؤدي إلى بلقنة الإنترنت وظهور تعقيدات أكثر في التنسيق على مستوى تقاطعات الحدود في عوالم الإنترنت. وبمرور الوقت، سوف يؤدي ذلك إلى مشكلات في التشغيل الداخلي والتنسيق وتعقيدات أكثر وخسائر، من حيث حماية خصوصية مستخدمي الإنترنت.

وهذا لا يعني أن الإنترنت خالٍ من المشكلات، فهناك موضوعات هامة فيما يخص سوء سلوك الحكومات وشركات القطاع الخاص والأفراد أو المجموعات.

قد تتضمن الأمثلة الخاصة بسوء سلوك الحكومات القمع في توفير الخدمة، والتجسس على المستخدمين، والتجسس على محتوى الرسائل وقواعد البيانات المتاحة من خلال الإنترنت، والرقابة على المحتوى، ومطاردة المعارضين السياسيين الذين يستخدمون الإنترنت للتعبير عن آرائهم، وهكذا.

كما تتضمن الأمثلة الخاصة بسوء سلوك شركات القطاع الخاص الحالات الكلاسيكية من الاحتكار أو سلوك احتكار القلة، وغزو الخصوصية والاستخدام السيء للبيانات التي يتم الحصول عليها من خلال المعاملات مع العملاء، وأيضًا الاحتيال الصريح، وكذلك الإهمال الناتج عن عدم تأمين البيانات الخاصة بعملائها من الهجوم السيبراني.

وتتضمن الأمثلة الخاصة بسوء سلوك الأفراد أو المجموعات جميع أشكال الإجرام وسوء الاستخدام، من الاعتداء الجنسي على الأطفال إلى الاحتيال وابتزاز الأموال والبلطجة والمطاردة.

جميع هذه الأمثلة من النتائج غير المرغوب فيها يحتمل تواجدها في أي نظام يتم تصميمه، وهي ليست عرضة للكبح بالتغيير في الإدارة الفنية للإنترنت. فهذه المشكلات موجودة من قبل الإنترنت ومستمرة في التواجد في مجالات أخرى؛ مثل مكاتب البريد أو نظام الاتصالات الهاتفية، وتتطلب كبح سلوك المذنب، وليس تغيير إدارة نظام الخدمة والتوصيل.

ولذلك، يجب أن نؤكد الفرق بين (أ) إدارة الوسط أو المنصة أو البنية التحتية التي تسمح بتوفير الخدمة، و(ب) كيفية تصرف الأشخاص عند استخدام الخدمة المعنية، بمعنى سلوك الحكومات والشركات والأفراد. ولا يجب أن تعوق القوانين والقيود الموضوعة على هذه النقطة الأخيرة التشغيل السلس للنقطة الأولى.

كيفية إدارة الإنترنت

يوجد نظام بيئي لمستخدمي الإنترنت، وتتضمن إدارة هذا النظام البيئي العديد من المؤسسات والجهات الفاعلة التي تتفاعل باستمرار بطرق كثيرة للتأكيد على سلاسة واستمرارية تشغيل الإنترنت. وتعد الهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN[3] جزءًا أساسيًّا من هذا النظام البيئي؛ وذلك لأن نجاحها يضمن تميّز مُعرّفات كل جهاز، ويعزز القوانين الخاصة بها لضمان عدالة وسلاسة تشغيل الإنترنت.

وتتبنى الهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة المبادئ الرئيسية للتشغيل للمساعدة في الحفاظ على الاستقرار التشغيلي للإنترنت، وتحقيق تمثيل واسع للمجتمع الدولي للإنترنت، وترويج التنافس. تقوم الهيئة بإعداد السياسات المناسبة لرسالتها من خلال عمليات تتواصل مع العديد من أصحاب المصلحة من أسفل الهرم إلى أعلاه؛ وذلك للوصول إلى قرار قائم على أساس توافق الآراء. هذا النظام ليس مثاليًّا، ولكنه يعمل بشكل جيد (المزيد عن هذا الموضوع فيما بعد).

وربما يكون الاعتبار الرئيسي في فهم كيفية إدارة الإنترنت هو أن "الشكل يتبع الوظيفة". يمكن فهم الإنترنت بشكل أفضل كاختراع مكوّن من عدة طبقات.

وقد اضطلع العديد من العلماء على الهندسة التقنية للإنترنت كنموذج ذي طبقات يبدأ بطبقة البنية التحتية في الأسفل، ثم الطريق الذي يسمح بمرور المعلومات، وتليه مباشرةً الطبقة المنطقية التي تحتوي على القياسات والبروتوكولات الخاصة بنقل حزم البيانات، ومن ضمنها حزمة بروتوكولات الإنترنت TCP/IP، وإدارة نظام أسماء النطاقات. وتقوم طبقة البنية التحتية والطبقة المنطقية معًا بتكوين "الطبقة التقنية".

---

[3] كما جاء في موسوعة ويكيبيديا (http://en.wikipedia.org/wiki/ICANN، تم الاطلاع عليه في 31 يناير 2014): الهيئة الدولية للأسماء والأرقام المخصصة ICANN هي منظمة خاصة غير ربحية مقرها في مدينة لوس أنجلوس بولاية كاليفورنيا الأمريكية، تأسست في 18 سبتمبر 1998 وأدرجت في 30 سبتمبر 1998 لتباشر عددًا من المهام المتعلقة بالإنترنت والتي كانت تتم مباشرةً في السابق من خلال منظمات أخرى نيابةً عن الولايات المتحدة الأمريكية، ولا سيما هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت IANA والتي يتم إدارتها الآن من خلال آيكان.

آيكان مسئولة عن التنسيق الخاص بأنظمة الإنترنت العالمية الخاصة بالمُعرّفات الفريدة، وعلى الأخص ضمان استقرارها والتشغيل الآمن لها. ويتضمن ذلك تنسيق أماكن عناوين بروتوكولات الإنترنت (IPv4 وIPv6) وتخصيص كتل العناوين لسجلات الإنترنت الإقليمية؛ وذلك للاحتفاظ بسجلات مُعرّفات بروتوكولات الإنترنت، ولإدارة المستوى الأعلى من فضاء أسماء النطاقات (المنطقة الجذرية لفضاء أسماء النطاقات DNS)، والذي يتضمن تشغيل خوادم اسم الجذر. والواضح أن كثيرًا من أعمال الهيئة يخص تطوير سياسات فضاء أسماء النطاقات؛ بهدف تدويل نظام فضاء أسماء النطاقات وتقديم نطاقات مستوى أعلى عامة جديدة (TLDs). تقوم آيكان بأعمال الصيانة الفنية الفعلية للعناوين المركزية للإنترنت وسجلات جذر فضاء أسماء النطاقات عملاً بعقد "وظيفة هيئة الأرقام المخصصة للإنترنت IANA".

في 29 سبتمبر 2006، وقعت آيكان اتفاقية جديدة مع وزارة التجارة الأمريكية من شأنها نقل الهيئة الخاصة نحو إدارة كاملة لنظام الإنترنت الخاص بالمُعرفات التي يتم تنسيقها مركزيًّا من خلال نموذج أصحاب المصلحة المتعددين الاستشاري الذي تمثله آيكان.

يتفاعل كثير من الأشخاص في العالم مع الإنترنت من خلال الطبقات التي تعلو ذلك، بدءًا من "طبقة المحتوى"؛ حيث يتم التعامل مع العمليات التقنية كأمر مفروغ منه، وحيث تكون السياسات الأخرى؛ مثل حقوق الملكية الفكرية والتعبير الحر، أكثر أهمية.

إلا أن الأعضاء المتميزين في لجنة استراتيجية آيكان قد أضافوا ما يلي:

> "مع تسليط الضوء على مسائل الثقة والهوية وحقوق الإنسان في سياسة الإنترنت، ندعم الرأي المنادي بـ "طبقة اجتماعية" إضافية تكون بمثابة عدسة إضافية لتحديد وتقسيم المؤسسات المعنية المطلوب منها التعامل، مع التوجيه المستمر للممارسات والتقييم المستمر والتعامل مع السياسات المستجدة. [...] سوف تتعامل هذه الطبقة الجديدة مع الممارسات التي تحدد الحقوق والمبادئ الهامة المرتبطة بـ "السلوك الاجتماعي" على الإنترنت"[4].

الإنترنت عبارة عن اختراع مكوّن من طبقات يمكن رؤيتها من خلال الشكل التالي:

[4] قالت لجنة استراتيجيات آيكان: "نقوم بتقديم هذا التصوّر لتفعيل المناقشات عن أيٍّ من المؤسسات والمجموعات ذات المصالح التي يجب أن تشارك بشكل قانوني في الموضوعات الخاصة بسياسات الإنترنت". انظر: دور آيكان في النظام البيئي لحوكمة الإنترنت، تقرير لجنة الاستراتيجيات (العمل جارٍ).

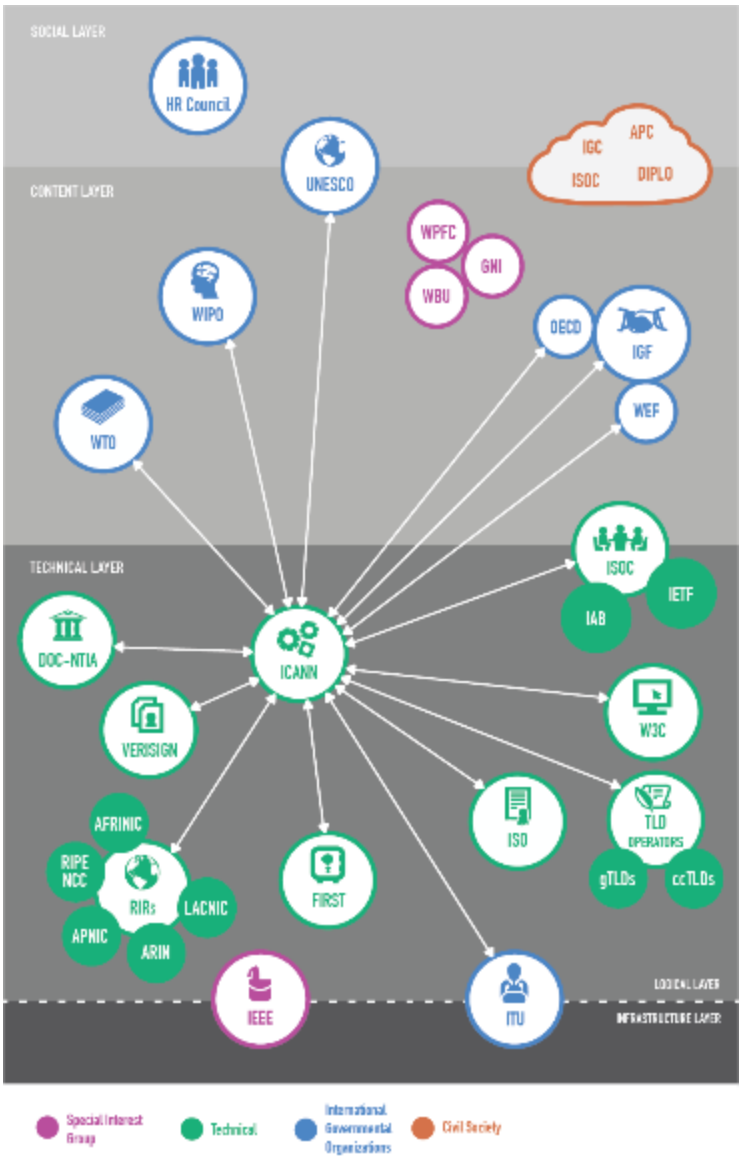

Figure 7. Layered Model of the Internet – Organizations

في كلٍّ من هذه الطبقات، يلعب عدد من المؤسسات الرئيسية أدوارًا هامة، وتقوم آيكان بالتفاعل معها. ويعرض الشكل السابق هذا بشكل مقنع، وإن كان أكثر تبسيطًا. إلا أنه يجب التأكيد على أن هذا لا يعني أن أنشطة هذه الجهات الفاعلة تقتصر على طبقة محددة؛ فالواقع أن هناك تفاعلاً يوميًّا بين آيكان وكلٍّ منها في العديد من الموضوعات، إلا أن الشكل السابق يركز على الطبقات التي تكون مدخلاتها ذات صلة ومطلوبة على وجه التحديد، بالإضافة إلى أنها تستطيع أيضًا تقديم مساهمات هامة في المناقشات الخاصة بالطبقات الأخرى.

هذا التكوين الهندسي ذو الطبقات هو الإطار، إلا أن الأفكار المرشدة التي سمحت لكثير من الأنظمة والبرامج والمؤسسات المختلفة بالتعايش معًا والتفاعل في الإنترنت هي أفكار ناتجة من فلسفة التصميم التي قد حافظت على التزامها الذي لا يتزعزع بالمعايير المفتوحة وقابلية التشغيل المشترك في كل مكوناتها وعبر كل الحدود.

وبفضل منهج الطبقات، بالإضافة إلى المعايير المفتوحة والبروتوكولات التي تم تطويرها من خلال شبه توافق، يستطيع أي شخص بناء التطبيقات وأجزاءً من البنية التحتية للإنترنت التي يمكن التوقع لها بشكل معقول أن تكون قابلة للتشغيل المشترك عالميًّا.

التنظيم ومجتمع الإنترنت

يضم نظام حوكمة الإنترنت عددًا من المؤسسات والكيانات؛ مثل آيكان وقوة مهمات هندسة الإنترنت (IETF) ومؤسسات أخرى؛ وكلٌّ منها يتعامل مع عدد كبير من الأطراف المهتمة التي تشارك في عملية اتخاذ القرار من خلال استشارات تفصيلية لأصحاب المصلحة. من هم أصحاب المصلحة؟ ومن الذي يمثلهم في هذه الاستشارات؟

ورد تعريف أصحاب المصلحة في إعلان تونس لعام 2005 كما يلي:

> "حوكمة الإنترنت هي قيام الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، كلٌّ في دوره، بتكوير وتطبيق المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرار والبرامج المشتركة التي تشكل عملية تطور الإنترنت واستخدامه."[5]

هذا التعريف الذي تدعمه حتى الآن أكثر من 180 حكومة قد تبناه أعضاء اللجنة التي تلقت هذا المستند. وقد أشار أعضاء اللجنة إلى أن المستند قد أوضح كثيرًا من الموضوعات الهامة، ومن ضمنها أن حوكمة الإنترنت:

- تتطلب مشاركة الأنواع المختلفة من أصحاب المصلحة، حتى وإن ظل هناك بعض الغموض الذي يكتنف الأدوار التي يقومون بها.
- تغطي مرحلة صنع السياسات وتطبيقها (التطوير والتطبيق)، والذي قد يتضمن أو لا يتضمن المؤسسات المكرسة.
- منظمة حول إنتاج الأنظمة المختلفة (المبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات وبرامج اتخاذ القرار

[5] حوكمة الإنترنت كما وردت في أجندة تونس 2005، وتم تبنّيها في ختام القمة العالمية حول مجتمع المعلومات (WSIS).

وهي التعريف الكلاسيكي للأنظمة العالمية).
- تغطي الإنترنت كنظام (من حيث تطوره)، وكذلك سلوك المستخدمين (استخدام الإنترنت).

وفي حين أنه لوحِظ في عرض WSIS+10 القادم والاجتماعات الأخرى المؤدية إلى المؤتمر المطلق الصلاحية للاتحاد الدولي للاتصالات ITU أنه من الممكن أن تتحرك الحكومات لتعديل تعريف حوكمة الإنترنت من جانب واحد، يحاول هذا المستند أن يجادل ضد تسييس حوكمة الإنترنت وتبنِّي التغيرات التي قد تقلل من شأن الاستشارات والسرعة والانفتاح، وهي العوامل التي مكنت من نجاح الإنترنت.

تشارك الحكومات، بالإضافة إلى الملايين من الأفراد والمؤسسات، في خلق المنتجات والتطبيقات والخدمات شديدة التنوع وتطويرها وتشغيلها وتوحيدها قياسيًّا وتسويقها على الإنترنت. كما تستخدم الملايين من المنتجات والخدمات التي تعتمد على الإنترنت والويب في تمكين استخدامها. كل هذه الجهات الفاعلة لديها دوافع ومحفزات مختلفة وإن لم تكن كلها محاذية.

ليس هناك صعوبة في قبول أن كل هذه الجهات الفاعلة يجب أن يكون لديها دور في سياسة التنمية. وتبقى الصعوبة في التعرف على كيفية تمثيلها وكيفية مشاركتها. ومهما كان النظام الذي يتم اختياره، فيجب أن يكون شفافًا للجميع، وأن تكون عملية المشاركة واتخاذ القرار مفهومة للكل.

إذا كانت آيكان مسئولة عن القرار النهائي، فيجب أن تتوصل إلى موقف توافقي بدلاً من الوصول إلى قرار من خلال آلية؛ مثل التصويت؛ حيث يكون مناسبًا أكثر في حالة القرارات التي لا تؤثر على تخصيص الموارد الذي من شأنه إفادة البعض على حساب البعض الآخر. وفي حين يقترح البعض أن التصويت أكثر "ديمقراطية"، يبقى الواقع أنه لن يكون كذلك بسبب المجتمع الكبير والمتنوع الذي يتكون منه النظام البيئي للإنترنت.

يتطلب التصويت أن يتم تعريف كل مجموعة من أصحاب المصلحة بشكل مناسب، وأن يكون كل أعضاء المجموعة ملمين ومشاركين في عملية الاختيار والانتخاب الخاصة بالممثلين، وأن تكون مسئوليات الممثلين مفهومة، وأن يكون العدد النسبي للممثلين أو الأصوات قائمًا على معادلة يتفق الجميع على أنها عادلة. وهذا شبه مستحيل؛ وذلك لأن كثيرًا من المشاركين في النظام البيئي للإنترنت لديهم اهتمامات متعددة، وبالتالي سوف يشاركون في أكثر من مجموعة واحدة من أصحاب المصلحة.

جوجل، على سبيل المثال، مؤسسة تجارية، ولكنها تقدم الخدمات وتقوم بالأبحاث. وقد يكون لدى موظفيها وجهات نظر مختلفة عن أصحاب المصلحة التابعين لها. إلا أن فكرة تعريف مجموعات متعددة من أصحاب المصلحة تعني أن كل مجموعة من أصحاب المصلحة مختلفة؛ من حيث الاهتمامات والتمثيل. وتبقى المشكلة الإضافية الخاصة بتحديد الممثل المشارك الخاص بكل مجموعة من أصحاب المصلحة وكيفية اختيار المجموعات لهم.

ولذلك، يسمح النظام البيئي للإنترنت عالميّ المجال ومحليّ الشخصية لهذا التنوع الهائل من المشاركين بالتعايش والتعاون المشترك، وكذلك المشاركة بشكل أكبر في النمو الهائل في الإنترنت. كيف؟ يتم تحقيق هذه المعجزة من خلال:

- إيجاد شكل مرن من الحوكمة؛ حيث يقود الاستشاريون نحو الإجماع العريض من خلال نظام شفاف

في اتخاذ القرارات.
- التركيز على الجوانب الفنية بدلاً من الأجندات السياسية للمشاركين.
- تعزيز مبادئ محددة للإشراف.

دعونا إذًا نتحدث عن التنظيم والمبادئ التي تكمن وراء أفعال المنظمين.

التنظيم: حوكمة العموم لمصلحة الجميع

التنظيم كمفهوم رئيسي

قامت آيكان والآخرون المسئولون عن حوكمة الإنترنت وتشغيله وتطويره باعتبار أنفسهم منظمين للإنترنت وليس كممثلين لاهتمامات محددة. والتنظيم Stewardship[6] هو مبدأ أخلاقي يتضمن التخطيط والإدارة المسئولة للموارد التي يقوم الآخرون بالمشاركة فيها؛ حيث قد تؤثر أعمالهم على هذه الموارد. يجب تعزيز هذا المبدأ الأخلاقي من خلال مجتمع المشاركين والمستخدمين ككل مع التمسك بمبادئ أو قواعد سلوك محددة فيما يخص هذه الموارد العامة، وهذا ما يتم الآن. يدير الإنترنت مجموعة من المنظمين بموجب عدد من المبادئ التي أصبحت معروفة ومقبولة بشكل كبير بين المشاركين في النظام البيئي للإنترنت. ويمكن تحديد عدد من هذه المبادئ فيما يلي.

مبادئ حوكمة الإنترنت

- الاحتفاظ بالملامح المسئولة عن نجاح الإنترنت (الإتاحة المفتوحة، والبساطة، وقابلية التشغيل المشترك، وحيادية الشبكة، إلخ)، وإعطاؤها أسبقية على كل الاعتبارات الأخرى.
- السماح بمشاركة الجميع من خلال نظام شفاف من التبادلية لضمان الحفاظ على هذا الانفتاح والتبادلية.
- السماح بالتطوير وتبنِّي الملامح الجديدة المطلوبة من خلال عملية احتوائية شفافة من الاستشارات.
- تبنِّي التبعية، بمعنى أن القرارات المؤثرة في طبقةٍ ما من طبقات الإنترنت يجب التعامل معها بأكبر قدر ممكن خلال الطبقة ذاتها، وأقرب ما يمكن لمكْمَن المشكلة، مع مساهمة المشاركين المعنيين على أساس متساوٍ. وفي حالة المشكلات التي تركز على المستخدم، على وجه التحديد، فينبغي حلها مع الاقتراب بقدرٍ الإمكان من المستخدم.

تهتم قرارات آيكان بالتنسيق المركزي لنظام أسماء النطاقات (DNS)، ونظام تخصيص عناوين بروتوكولات الإنترنت (IP)، ومستودع عوامل بروتوكولات قوة مهمات هندسة الإنترنت (IETF). ولأغراض التبعية، تعني كلمة "سياسة" في آيكان إزالة أو تقليل أي تعسف ممكن (أو حتى الفكرة ذاتها) في أعمالها المتعلقة بنظام أسماء النطاقات.

الاقتران الفضفاض بين القوة والمرونة

[6] انظر أيضًا التعريف في المعيار العالمي ISO 20121 نظام إدارة استدامة الفعاليات المتطلبات مع إرشادات الاستخدام، الفقرة (3 20): "المسئولية عن التنمية المستدامة ويقتسمها جميع الذين تؤثر أفعالهم على الأداء البيئي، والنشاط الاقتصادي، والتقدم الاجتماعي، وتنعكس كقيمة وأيضًا كممارسة من خلال الأفراد والمنظمات والمجتمعات والسلطات المختصة."

إن "الاقتران الفضفاض" يعني أن التفاعلات بين مكونات النظام البيئي لحوكمة الإنترنت تتبادل المعلومات ذات الصلة لضمان وجود اهتمام مسبق للتأثير المحتمل للقرار الذي يصدره شخص ما على عمل الآخرين، ولكن ليس بموجب نظام صارم من التنسيق البيروقراطي الذي قد نشير إليه بـ "الاقتران الضيق".

في حين أن البعض قد يرى أن الاقتران الفضفاض يؤدي إلى التعقيد، فإنه أيضًا يوفر إطارًا أفضل للرد على التعقيد والتكيّف مع التغيير. وهذا يعني أن هؤلاء الذين يتبنون الاقتران الضيق كوسيلة للوصول إلى الكفاءة يقومون أيضًا بتبنّي الهشاشة في النظام الذي يمكن أن يكون أفضل بالمرونة التي تأتي مع الاقتران الفضفاض.

المزيد من العولمة لآيكان وعملياتها

وفي حين أنه لا أحد يتحدى هذه الجوانب من حوكمة الإنترنت، يشعر الكثيرون بإحساس غير جيد فيما يخص الصدارة التاريخية الواضحة للولايات المتحدة الأمريكية في التشغيل الكلي للإنترنت وإدارتها. وقد حاولنا مناقشة أن تقسيم الإنترنت رأسيًّا مخالف لتكوينها الطبقي، وأن التقسيم الجغرافي سوف يؤدي إلى بلقنتها، وسوف تضيف حتمًا مشكلات في التنسيق وقابلية التشغيل المشترك بمرور الوقت، دون أي تحسن في الأداء.

على الرغم من ذلك، فهناك بعض الأشياء التي يمكن فعلها لزيادة عولمة آيكان وعملياتها.

أولاً: من المهم أن نتذكر أنه على الرغم من أن آيكان مؤسسة أمريكية، فإنها تعمل من خلال سجلات الإنترنت الإقليمية (RIRs) لإدارة عناوين بروتوكولات الإنترنت، ومن خلال مشغلي نطاقات المستوى الأعلى لإدارة اسم النطاق. وهذه الوظائف قائمة على إجماع تم التوصل إليه من خلال استشارة جميع أصحاب المصلحة أو المشاركين في الحفاظ على المبادئ المنصوص عليها أعلاه.

ثانيًا: قامت آيكان بتبادل خطابات "تأكيد الالتزام" مع الحكومة الأمريكية، وقد يكون من المناسب إجراء ذلك مع الكيانات وأيضًا الحكومات الأخرى.

ثالثًا، في العقود التي تتم مع الكيانات الأخرى، قد يكون من المناسب التفكير في وضع فقرات خاصة بالتحكيم الدولي تشير إلى قوانين لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي التي تدعمها الأمم المتحدة وتقبلها الولايات المتحدة.

الاستنتاجات

في هذا العرض القصير الذي يغطي مجالاً كبيرًا تمت تغطيته بشكل أفضل من خلال التقرير الفني للجنة المتميزة محل النقاش، حاولنا أن نطرح القضية، على النحو المبين في بداية المستند، أن النظام الحالي قد لا يكون مثاليًا ولكنه يعمل، ولا يوجد بديل آخر أفضل من النظام الحالي في حوكمة آيكان للإنترنت أو أيٍّ من الأجزاء ذات الصلة.

من المهم أن ندرك أن هذا لا يعني تبني هذا الموقف إلى الأبد، وأنه يجب وضعه محل المراجعة المستمرة، دون أن نسمح بتسييس الوظائف التقنية للإنترنت، أو بأن تسودها البيروقراطية سعيًا وراء بعض الأصوات "السليمة سياسيًّا" التي تطالب بتمثيل سياسي أكبر للحكومات. وقد أبلى المنظمون الحاليون للإنترنت بلاءً حسنًا ويجب السماح لهم بالاستمرار في بناء نجاحهم، فالبشرية كلها أفضل حالاً لهذا السبب.

xxxxxxxxxx النهاية xxxxxxxxxx